

Distr.: General
23 July 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٩٧ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢ وبرنامج عمله المقترح والميزانية التقديرية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في التقرير خلال الدورة الثامنة والخمسين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة. ويؤكد مجلس الأمناء على أهمية أنشطة المعهد في دعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحقيق السلام والأمن، خاصة وأن العناصر الأخرى في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح تواجه صعوبات كبيرة في إحراز التقدم، بل حتى في الحفاظ على أهميتها في هذا المجال. إلا أن المجلس أعرب أيضاً عن قلقه الشديد إزاء وقع ظروف التمويل الحالية غير المواتية على المعهد، وإزاء الاعتماد الكبير المتزايد على التبرعات الآخذة في التقلص التي تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للعمل الهام الذي يقوم به المعهد، بالنظر إلى النطاق المحدود للإعانة المالية المقدمة للمعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل تغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

140812 100812 12-43467 (A)



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة
من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢ وبرنامج العمل والميزانية
المقترحين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد نظر مجلس الأمناء في التقرير خلال الدورة الثامنة والخمسين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد أعد التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩ حاء الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى مدير المعهد أن يقدم تقارير سنوية عن أنشطة المعهد. ويسلط هذا التقرير الضوء على الإنجازات البرنامجية التي تحققت خلال هذه الفترة، وكذلك على الحالة المؤسسية والمالية الراهنة.

وينقسم عمل المعهد إلى خمسة مواضيع برنامجية هي: أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي، والأمن والمجتمع، والتهديدات المستجدة، وتحسين العمليات والممارسات. ويشجع المعهد إحراز التقدم في مجال نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، والسلام والأمن، بطرق عدة منها تقديم التحليلات للمشاكل الأمنية الحالية مع التركيز على الحلول الموجهة نحو السياسات، والعمل عن كثب مع الدول الأعضاء على دعم المفاوضات الجارية.

ويبلغ المدير أيضاً عن حالة التبرعات التي وردت من الحكومات ومن مصادر أخرى، وهي تغطي الجزء الأعظم من ميزانية المعهد وتمول جميع تكاليف أنشطة عملياته. وحيث أن التبرعات تأتي عادة من بضع دول أعضاء فقط، يسعى المعهد بنشاط إلى توسيع قاعدته من المانحين كجزء من استراتيجيته المتعلقة بجشد الموارد. وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية، أضيفت ست جهات مانحة جديدة منذ عام ٢٠١٠. وقد ظلت المساهمات المخصصة للمشاريع مستقرة نسبياً، على الرغم من أن الموظفين يحتاجون إلى بذل جهد أكبر بكثير لتأمينها.

وفي الوقت نفسه، لا يزال المعهد يشهد تآكلاً في حجم التبرعات الأساسية، مما أدى إلى انخفاض متزايد في إجمالي التمويل على الرغم من اجتذاب جهات مانحة جديدة. وهذا هو جوهر المشكلة، فالدعم الأساسي هو الذي تقوم عليه أنشطة التخطيط والتنظيم والإدارة وغيرها من الأنشطة اللازمة لكي ينفذ المعهد برامجه وينجز منشوراته، وهو ما يكفل قدرة

هيكّل الدعم الأساسي اليومية على البقاء وهي التي يعتمد عليها كل من البحوث والمشاريع. ولا يمكن أن تستمر هذه "الفجوة" المتزايدة بين تمويل المشاريع وتمويل المعهد. وكما هو الحال في أي منظمة، يلزم وجود حد أدنى من الدعم الأساسي لتمكين المعهد من القيام بعمله.

ويسلط هذا التقرير الضوء على الأهمية المستمرة للإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. فالإعانة المالية لا تكفل استقلالية المدير فحسب، بل لقد صدرت توصيات متكررة من الدول الأعضاء ومجلس الأمن والجمعية العامة بأن تساعد الإعانة المالية كذلك على تحمل تكاليف الموظفين الأساسيين للمعهد. ويوجد هذا الأخير منذ فترة في موقف بغض يضطر فيه إلى منح الأولوية لتغطية تكاليف المعهد لإبقائه قادراً على الوفاء بالتزاماته، على حساب جمع الأموال لأنشطة المشاريع البحثية. وقد زاد من تفاقم هذا الوضع الصعب، في السنوات الأخيرة، ازدياد عدد البلدان ذات القيود القانونية تقلص من تقديم الدعم المؤسسي (أي الأساسي). ومع ذلك، وكما سبقت الإشارة، لا يمكن للمعهد، بدون دعم أساسي، دعم أنشطته البحثية.

وظل مبدأ زيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية للموظفين الأساسيين مقبولاً لسنوات عديدة. وفي عام ٢٠٠٥ اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦٠ واعتمدت في عام ٢٠١٠ القرار ٨٧/٦٥، ويوصي القراران بأن ينفذ الأمين العام التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومقررات مجلس الأمناء التي توصي بتمويل معظم تكاليف موظفي المعهد من الميزانية العادية في حدود الموارد المتاحة. ويشير المدير إلى أن الإعانة المالية أصبحت في الآونة الأخيرة تقل كثيراً عن هذه التكاليف، فهي تغطي أقل من ١٥ في المائة من مجموع تكاليف الموظفين. ويشدد مجلس الأمناء مرة أخرى على ضرورة زيادة التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم المعهد باعتباره جزءاً فريداً وحيوياً من آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، ويطلب من الأمين العام والأمانة العامة والدول الأعضاء بذل كل الجهود الممكنة لدعم هذه الزيادة في فترة السنتين المقبلة.

وتستند قيمة المعهد بالنسبة للمجتمع الدولي إلى مركزه كمؤسسة مستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة، ويظل هذا الاستقلال حاسماً بالنسبة لقدرة المعهد على الاضطلاع بولايته بفعالية لخدمة جميع الدول الأعضاء. وفي وقت أصاب فيه الشلل جزءاً كبيراً من آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، ينبغي أن قدرة المعهد المثبتة على تقديم حلول عملية موجهة نحو السياسات من أجل إحراز التقدم، وقدرته على العمل خارج إطار القيود السياسية التي تعرقل سواء من هيئات الأمم المتحدة بقيمة أكبر في المساعدة على الاستجابة لأولويات الأمين العام والدول الأعضاء في مجال نزع السلاح.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٥
ألف -	بيان الرؤية	٦
باء -	بيان المهمة	٦
ثانيا -	برنامج العمل	٦
ألف -	أسلحة الدمار الشامل	٦
باء -	أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي	٩
جيم -	الأمن والمجتمع	١٠
دال -	التحديات المستجدة	١٠
هاء -	تحسين العمليات وإيجاد أوجه التآزر	١٢
واو -	التثقيف	١٥
زاي -	منتدى جنيف	١٦
ثالثا -	استراتيجية حشد الموارد	١٦
ألف -	أولويات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: بناء العلاقات	١٦
باء -	تجدد التركيز على الشراكات في مجال البحوث	١٧
جيم -	تشجيع الاستخدام الأفضل للمعهد من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة	١٧
رابعا -	الاتصالات والتوعية	١٨
ألف -	الخدمات التشاورية والاستشارية	١٨
باء -	استراتيجية التوعية	١٨
خامسا -	الهيكل والإدارة والتوظيف	١٩
سادسا -	المسائل المالية: التبرعات والإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٠
سابعا -	الاستنتاجات	٢١

المرفقات

المرفق الأول: الإيرادات والنفقات العامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ والتقديرات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٢٢
المرفق الثاني: التبرعات لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، والحالة الراهنة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٢٦
المرفق الثالث: التكاليف السنوية للموظفين الأساسيين لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣	٢٨

أولاً - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، وبرنامج عمله المقترح والميزانية التقديرية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢ - وقد ظل المعهد منذ أكثر من عقد من الزمان في طليعة الجهود الرامية إلى إيجاد نهج شاملة لنزع السلاح والسلام والأمن، مع التركيز على الأمن البشري، وإقامة جسور التواصل وزيادة الوعي بضرورة التعاون في ما بين جميع أصحاب المصلحة. وهذا يسلط الضوء على الدور الفريد الذي يؤديه المعهد: فهو يعتبر عضواً موثقاً فيه لمنظومة الأمم المتحدة وآلية نزع السلاح، ولكنه في الوقت نفسه مصدر مستقل للمعلومات والتحليل، وعامل تغيير. وفي وقت لا يزال فيه جزء كبير من آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح يواجه تحديات حرجية، تزداد أهمية المساهمات التي يقدمها المعهد لإحراز التقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن أكثر من أي وقت مضى.

٣ - وكما تضاعفت التهديدات وازدادت الحاجة إلى المزيد من الأساليب الابتكارية للتصدي لها، تزداد الحاجة إلى المعهد لكي يقدم إلى المجتمع الدولي أفكاراً لحل المشاكل الأمنية. وحيث أن الأزمة المالية العالمية قد أصابت الكثير من الدول، تشهد وزارات الخارجية تقليصاً لعدد الموظفين، وتخفيضات في الميزانية. وبالتالي، تزداد قيمة خدمات المعهد بالنسبة للأوساط الدبلوماسية وأوساط واضعي السياسات والمختصين. ومع ذلك، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فإن الجهود المبذولة للبحوث والتوعية في ما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح هي أولى الأنشطة التي يتم تقليصها - مما يؤدي إلى تدهور خطير في بيئة التمويل بالنسبة للمنظمات الممولة من التبرعات مثل المعهد.

٤ - ومن أجل مواجهة هذه الظروف، يواصل المعهد تعزيز العمليات المؤسسية ذات الصلة بوضع المشاريع والميزنة القائمة على النتائج، وتنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد، وبذل الجهود من جديد لإقامة علاقات مع المنظمات الشريكة في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. إلا أنه بدون الدعم المتواصل من الدول الأعضاء، لا لأنشطة محددة فحسب بل للمعهد نفسه، ستتدهور قدرته على مواصلة تقديم الدعم للأمم المتحدة والدول الأعضاء على مستوى مفيد، وربما يصل ذلك إلى درجة يصبح معها غير ذي أهمية.

ألف - بيان الرؤية

٥ - تتمثل الرؤية التي يسعى المعهد إلى تحقيقها في عالم يُكفل فيه الأمن البشري، ويتغلب السلام على النزاع، وتُزال أسلحة الدمار الشامل، ولا تنتشر الأسلحة التقليدية، ويطابق فيه انخفاض الإنفاق العسكري مع التنمية والازدهار في العالم، على النحو المتوخى في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يسعى المعهد إلى أن يصبح عامل تغيير تدريجي نحو تحقيق تلك الأهداف.

باء - بيان المهمة

٦ - تتمثل مهمة المعهد بوصفه معهداً بحثياً مستقلاً في إطار الأمم المتحدة، في مساعدة المجتمع الدولي على إيجاد الحلول للتحديات المتعلقة بترع السلاح والأمن وتنفيذ تلك الحلول. ويسعى المعهد بجهوده البحثية والتثقيفية إلى النهوض بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والإسهام في منع نشوب النزاعات، وتشجيع إيجاد عالم يسوده السلام والرخاء. ويسعى المعهد إلى استباق التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، وإلى وضع الأساليب الممكنة لمعالجتها قبل أن تصل إلى مراحل حرجية. وأخيراً، يعمل المعهد بمثابة جسر - يربط في ما بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بترع السلاح والأمن والتنمية وكذلك بين منظومة الأمم المتحدة والأوساط الأمنية الأوسع نطاقاً - من أجل إيجاد أوجه التآزر اللازم لمعالجة آثار انعدام الأمن والتخفيف منها على الصعد الدولي والإقليمي والمحلي.

ثانياً - برنامج العمل

٧ - ينقسم عمل المعهد إلى خمسة برامج بحث: أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي، والأمن والمجتمع، والتهديدات المستجدة، وتحسين العمليات والممارسات. وسيكفل هذا التنظيم تناول المعهد لمجموعة واسعة من القضايا الأمنية على النحو المحدد في ولايته، ويوفر "مداخل" أيسر لمستخدمي بحوث المعهد، ويساعد الجهات المانحة في التركيز على مجالات اهتمامها.

ألف - أسلحة الدمار الشامل

٨ - تمنح ولاية المعهد أولوية عُليا للعمل الذي يهدف إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. ويرد أدناه وصف لمشاريع هذه الفترة:

١ - الشفافية والمساءلة في نزع السلاح النووي

٩ - كما تبين ذلك خطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠، تمثل الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأسلحة والمواد النووية أساساً جوهرياً لنزع السلاح. ويستكشف المشروع المتعلق بالشفافية والمساءلة في نزع السلاح النووي التدابير القانونية والعملية لتوسيع نطاق ترتيبات الشفافية والتحقق، التي وضعت كجزء من المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمتعلقة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) لتشمل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وبغية الإسهام في أعمال مبدأ عدم التمييز بموجب معاهدة عدم الانتشار، يهدف المشروع أيضاً إلى التوصل إلى تدابير تمكن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من المشاركة في عملية تبادل البيانات. وسيجري أيضاً بحث إمكانية توسيع نطاق ترتيبات الشفافية هذه لتشمل ترسانات الدول التي لا تشملها معاهدة عدم الانتشار، والأسلحة غير الاستراتيجية، والرؤوس الحربية التي لم يجر نشرها بعد.

٢ - آليات التعاون الدولية في مجال الأمن النووي

١٠ - مع تزايد دواعي القلق من الإرهاب، وانتشار الأسلحة، والسلامة النووية، يواصل المعهد دعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وبدأ المعهد مشروعه المتعلق بآليات التعاون الدولية في مجال الأمن النووي عام ٢٠١٠، ودخل الآن في مرحلة ثانية. ويهدف المشروع إلى تحقيق فهم أفضل بين الدبلوماسيين لجدول أعمال الأمن النووي، والتقدم المحرز حتى الآن، ونطاق الجهود التي تُبذل حالياً، والتحديات التقنية والمؤسسية أمام معالجة قضايا الأمن النووي. وسيجري أيضاً بحث أوجه التآزر المحتملة بين جهود تعزيز السلامة النووية وجهود تعزيز الأمن. وسيستمر المشروع عن تحليل وتوصيات بشأن سبل المضي قدماً في عام ٢٠١٣.

٣ - تعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار

١١ - عقد المعهد بالاقتران مع منتدى جنيف (انظر الفرع زاي)، ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠١٢، حول ستة مواضيع محددة، (تمثل الركائز الثلاث وهي نزع السلاح، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية) تتصل بخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي جرت الموافقة عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50/Vol.I)، الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات المتابعة) لدعم الدبلوماسيين الذين يستعدون لاجتماعات عام ٢٠١٢ للجنة التحضيرية لمؤتمر

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. ويعتزم المعهد عقد ثلاثة اجتماعات إضافية لمواصلة تطوير الأفكار من أجل إحراز تقدم في المدى القريب بشأن بنود محددة من خطة العمل.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، يتعاون المعهد مع اتحاد العلماء الأمريكيين في إجراء دراسة تروج لإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية كأحدى الخطوات الرئيسية في تشجيع نزع السلاح وأهداف معاهدة عدم الانتشار.

٤ - النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي

١٣ - بدأ المعهد هذا المشروع الثلاثي السنوات في عام ٢٠٠٨ بهدف إحراز تقدم في المناقشات حول الفوائد المحتملة لترع السلاح وعدم الانتشار التي يمكن أن تنتج عن النظم المتعددة الأطراف لدورة الوقود. وقد أصدر المشروع ستة مجلدات عن مختلف جوانب الموضوع، واختتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بنشاط جانبي أثناء اجتماع اللجنة الأولى.

٥ - التحقق من منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

١٤ - سيكون بناء الثقة في آلية للتحقق حاسماً في بلوغ الهدف القائم منذ أمد طويل، والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويقوم المعهد حالياً بجمع الأموال من أجل مشروع كبير متعدد السنوات يشترك فيه مع مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، ويرمي إلى تطوير منهجيات للتحقق من خلال عملية تفاعلية مع الخبراء الإقليميين، وهي عملية قد تصلح في حد ذاتها كتدبير لبناء الثقة في الشرق الأوسط. ويتمثل هذا المفهوم في تشجيع التقبل الإقليمي لفكرة الموافقة على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال عملية إعادة عرض الخيارات الممكنة للتحقق ورصد الامتثال التي تكون مقبولة لدى الجميع.

٦ - تحسين عملية تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، وتدمير تلك الأسلحة

١٥ - أصدر المعهد في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، التابع للأمانة العامة، مجلداً محرراً من المقالات بعنوان: "تحسين عملية تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية: العملية التي تتخلل الدورات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠" (UNIDIR/2011/7). وإضافة إلى ذلك، عقد المعهد ومكتب شؤون نزع السلاح، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في جنيف، حلقة دراسية مشتركة حول موضوع "التحضير للمؤتمر الاستعراضي السابع

لاتفاقية الأسلحة البيولوجية“، وكان الغرض منها رفع مستوى المعرفة بإجراءات المؤتمر وأهدافه.

٧ - منتدى نزع السلاح، المجلة الفصلية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

١٦ - في عام ٢٠١١، خُصص عددان من مجلة منتدى نزع السلاح للمسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. ويتناول المجلد الأول الصادر في عام ٢٠١٢ التحديات التي تواجه نظام الأسلحة الكيميائية في أفق مؤتمر استعراض اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية، وتدمير تلك الأسلحة.

باء - أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي

١٧ - لاستخدام الأسلحة التقليدية في مناطق النزاع أثر مباشر على المجتمعات المحلية. وعلى وجه الخصوص، أدى الاتجار غير المشروع إلى اضطرابات اجتماعية حادة وإلى حوكمة غير فعالة. ويرد أدناه وصف مشاريع هذه الفترة:

١ - القواعد المتعلقة بالأسلحة المتفجرة

١٨ - أعرب ممثلون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة، بمن فيهم الأمين العام (انظر مثلاً التقرير S/2012/376)، عن قلقهم المتزايد بشأن العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الأهلة بالسكان. واعتماداً على مشروع المعهد المعنون ”بحث بشأن الأسلحة المتفجرة“، بدأ في آب/أغسطس ٢٠١١، مشروع جديد يركز على القواعد، ويتصل بأعمال المعهد السابقة حول ”نزع السلاح كعمل إنساني“. ويهدف المشروع إلى تعميق فهم القواعد التي تحكم إدارة الدول للأسلحة المتفجرة، ويرمي إلى دعم تطوير سياسات وممارسات من شأنها تعزيز حماية المدنيين من آثار الأسلحة المتفجرة. ويوفر المشروع تحاليل وتعليقات على الأبحاث والأنشطة المتصلة بالأسلحة المتفجرة والعنف في مدونته على الموقع <http://explosiveweapons.info> وعبر بثه على موقع تويتر <https://twitter.com/#!/explosiviolence>.

٢ - عمليات نقل الأسلحة التقليدية

١٩ - في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقد المعهد اجتماعاً في نيويورك جرى خلاله فحص الإجراءات التي تنظم عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وقد نُظمت هذه الإحاطة بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وأتاحت فرصة لتأمل عملية التفاوض حول معاهدة بشأن تجارة

الأسلحة ومؤتمر استعراض برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

جيم - الأمن والمجتمع

٢٠ - كان المعهد رائدا في تطوير التفكير في نزع السلاح كمسألة تتعلق بالأمن الإنساني، وقد صاغ عبارة "نزع السلاح كعمل إنساني" عام ٢٠٠٣ في إطار مشروع يحمل نفس الاسم. ويمثل الترابط بين الأمن والمجتمعات المحلية والفرد نقطة تركيز برنامج المعهد في مجال الأمن والمجتمع، مع التشديد بوجه خاص على كيفية تأثير انعدام الأمن على المجتمع وعلى هياكله. ويرد أدناه وصف مشاريع هذه الفترة:

١ - العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية

٢١ - إن ما قام به المعهد من عمل إنساني فيما يتعلق بالألغام الأرضية، ثم في مجال الذخائر العنقودية، عمل معروف. وهناك بعض أوجه التماثل في وصم استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية مما أسفر عن عمليات حظر لتلك الأسلحة مناسبة لتطوير عملية لنزع السلاح النووي تقوم على أساس العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدامه. واستنادا إلى مجمل أعماله المتطورة جدا في هذا المجال، وفي أعقاب التشديد على هذه المسألة خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، سيوجه المعهد في السنة المقبلة عدسته المركزة على نزع السلاح كعمل إنساني إلى مسألة الأسلحة النووية، وذلك بدءا بعقد مؤتمر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٢ في جنيف.

٢ - الأطفال والتزاع المسلح

٢٢ - من أكبر المآسي التي لا تطاق في النزاعات العنيفة وفي أعقابها هو أثرها على الأطفال. ويتأثر الأطفال سلبيا وبطرق متعددة بالنزاعات وبانعدام الأمن، سواء كضحايا لأعمال العنف أو كمرتكبيها. ورغم تعلم الكثير عن معالجة الاحتياجات الخاصة للأطفال في النزاعات، ما زالت هناك جوانب عديدة لم تُفهم جيدا، ولا سيما على مستوى السياسات المناسبة والاستجابات البرنامجية. وقد خصص المعهد المجلد الثالث من مجلة منتدى نزع السلاح لعام ٢٠١١ لبحث التدابير التي تساعد على حماية الأطفال في أوقات النزاع.

دال - التهديدات المستجدة

٢٣ - يكمن أحد مواطن قوة المعهد في الدور الذي يضطلع به "كنظام للإنذار المبكر" بالنسبة للاتجاهات التي قد تؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وإن التوعية

بالتهديدات المستجدة في مرحلة مبكرة أمر حيوي من أجل منعها أو التخفيف من أثرها، استباقاً لبلوغها نقطة التحول إلى أزمات. ويرد أدناه وصف مشاريع هذه الفترة:

١ - الأمن الحاسوبي

٢٤ - هناك قلق متزايد في جميع أرجاء المجتمع الدولي بشأن المسائل التي تحيط بالأمن الحاسوبي. والمعهد منهمك منذ ما يزيد عن العقد في توضيح هذه المسائل، وقد بدأ بعقد مؤتمر عن هذا الموضوع في عام ١٩٩٩.

٢٥ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤/٦٦، أنشئ فريق خبراء حكوميين في عام ٢٠١١ لدراسة "الأخطار القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات والتدابير التعاونية الممكنة اتخاذها للتصدي لها، بما في ذلك معايير أو قواعد أو مبادئ السلوك المسؤول للدول وتدابير بناء الثقة في ما يتعلق بالجمال المتاح للمعلومات". وسيبدأ فريق الخبراء الحكوميين أشغاله في آب/أغسطس ٢٠١٢، وسيؤدي المعهد دور الخبير الاستشاري للفريق.

٢٦ - واشتغل مشروع "منظورات بشأن الحرب الحاسوبية: الأطر القانونية والشفافية وبناء الثقة" طيلة سنة ٢٠١١ بهدف الشروع في إجراء حوار بشأن الضوابط المعيارية أو القانونية المحتملة المتعلقة بالمنازعات الحاسوبية، والنظم الممكنة للحيلولة دون نشوبها، والوسائل التي تمنع حدوث آثار غير مقبولة ناجمة عنها. واختتم المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بمؤتمر دولي عقد في برلين.

٢٧ - ويعمل المعهد الآن مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية من أجل إجراء استقصاء مفتوح المصدر حول أنشطة الدول والجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تفادي نشوب النزاعات في المجال الحاسوبي. وستنشر الطبعة الأولى في أوائل عام ٢٠١٣.

٢٨ - ويستكشف المعهد الآن بنشاط مع مائتين مائتين إمكانية إنشاء مؤتمر سنوي عن الأمن الحاسوبي في أواخر عام ٢٠١٢. وعلى غرار المؤتمر الدولي لأمن الفضاء الذي ينظمه المعهد سنوياً، والذي ساعد خلال السنوات العشر الماضية على فهم أفضل على الصعيد العالمي للتهديدات المحدقة بالموجودات الفضائية وضرورة إيجاد حلول متعددة الأطراف لها، يعتزم المعهد استخدام مؤتمر مماثل لاستكشاف مخاطر النزاعات الحاسوبية والآليات المحتملة للتقليل من تلك المخاطر إلى أدنى حد.

٢ - أمن الفضاء

٢٩ - يشترك المعهد في الأبحاث وأنشطة التوعية بالتهديدات التي يتعرض لها استخدام الفضاء للأغراض السلمية منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، فعقد في عام ٢٠٠٢ أول

مؤتمراته السنوية المعنية بأمن الفضاء. وركز مؤتمر عام ٢٠١٢، على مجالات ملموسة لإحراز التقدم في ميدان أمن الفضاء. ومدير المعهد عضو مؤسس في مجلس الخطة العالمية لأمن الفضاء التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وينشط المعهد في دعم مؤتمر نزع السلاح في الجهود المبذولة لمعالجة البند المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جدول أعماله.

٣٠ - وعقد المعهد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في نيويورك، حلقة دراسية على هامش اجتماع اللجنة الأولى عن "تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي: النظر إلى الماضي والمضي قدماً"، بغية التوعية بدور تدابير الشفافية وبناء الثقة في التقليل من مخاطر نشوب التزاعات، واحتمال وضع نظام لتلك التدابير للتعامل معها في المستقبل.

٣١ - ويعمل المعهد الآن بدعم من الاتحاد الأوروبي، على إثارة الاهتمام الدولي بوضع مدونة لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي من خلال سلسلة من الاجتماعات الإقليمية، وورقات المعلومات الأساسية، ومشاورات الخبراء طيلة عام ٢٠١٣.

٣٢ - وسيضطلع المعهد بدور الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة من أنشطة الفضاء الخارجي، الذي حددت ولايته الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٦٨، والذي سيبدأ عمله في تموز/يوليه ٢٠١٢.

هاء - تحسين العمليات وإيجاد أوجه التآزر

٣٣ - يعتبر وضع صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف والإقليمية - سواء كان ذلك من خلال قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو النظم الإقليمية أو المعاهدات المتعددة الأطراف - خطوة أولى في الطريق إلى تحقيق النتائج، والذي غالبا ما يكون طويلا ومعقدا. ومركز المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة، وإن كان مستقلا عنها، يتيح للمعهد وضعاً فريداً يقيّم منه تنفيذ صكوك نزع السلاح ونتائجها، ويطور أدوات محددة الأهداف للمساعدة في جهود التنفيذ، ويوصي بعمليات أحسن وأساليب أفضل للتعاون والتضافر بين أصحاب المصلحة. ويرد أدناه وصف مشاريع هذه الفترة.

١ - دعم آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح

٣٤ - واصل المعهد، وهو يعتمد في ذلك على عمله في عام ٢٠٠٩ المتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وعلى مشروعه لعام ٢٠١٠ المتعلق بـ "إصلاح آلية نزع السلاح المعطوبة" الرامي إلى تشخيص المشاكل التي تعاني منها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح واقتراح الحلول الممكنة لها، معالجة هذه المسائل خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عن طريق الإحاطات وعمليات التحليل ونشر التدوينات.

٣٥ - وكان التركيز شديداً في هذه الفترة، على الجوانب، من ولاية المعهد، المتعلقة بمساعدة المفاوضات الجارية، والدفع قدماً بإجراء مفاوضات جديدة، وتشجيع المشاركة المستنيرة للدول. وشمل هذا تحليل خطة العمل التي أقرها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ولا سيما في ما يتعلق بمسائل الشفافية في نزع السلاح النووي؛ وتحسين الآليات القائمة لترع السلاح (وبخاصة مؤتمر نزع السلاح)؛ وتقييم الآليات والنهج البديلة المحتملة لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح، بما في ذلك احتمال عقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بترع السلاح (الدورة الاستثنائية الرابعة). وكان الجمهور المستهدف. معظم هذه الأنشطة، التي أجريت في شكل حلقات دراسية وعبر قنوات تُستخدم على شبكة الإنترنت، يتمثل في الدبلوماسيين المعنيين بترع السلاح العاملين في جنيف، ومسؤولين من منظمات حكومية دولية ومن المجتمع المدني.

٢ - تصميم برامج إعادة الإدماج القائم على الأدلة

٣٦ - في آب/أغسطس ٢٠١١، بدأ المعهد مشروعاً لتصميم برامج إعادة الإدماج القائم على الأدلة. ويجري الاضطلاع بهذا المشروع لتقديم الدعم المباشر للأهداف المعلنة والأولويات الاستراتيجية الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويعتمد هذا المشروع على نهج "أفضل العمليات" الذي وضع خلال مشروع المعهد المعنون "بروتوكول تقدير الاحتياجات الأمنية" (المرحلتان الأولى والثانية، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠)، ويشمل ثلاث مراحل: (أ) وضع إطار للعمل باستخدام الأدلة في تصميم برامج إعادة الإدماج (المرحلة الأولى: آب/أغسطس ٢٠١١ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)؛ (ب) ترجمة هذا النهج إلى أداة نموذجية أو إلى عملية نموذجية للعاملين في مجال إعادة الإدماج (المرحلة الثانية)؛ (ج) الاختبار التجريبي للنموذج، وبناء القدرات في المكاتب بالميدانية على تصميم البرامج القائم على الأدلة (المرحلة الثالثة). وقد بدأت المرحلة الثانية من المشروع في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣ - دعم التفاوض حول معاهدة لتجارة الأسلحة

٣٧ - نفذ المعهد في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٠ وتموز/يوليه ٢٠١٢، مشروعاً للاتحاد الأوروبي لدعم عملية معاهدة تجارة الأسلحة. وتألف المشروع من سبع حلقات دراسية إقليمية، وانتهى بحدث اختتام في نيويورك على هامش المفاوضات حول معاهدة تجارة الأسلحة. وتمثلت أهداف المشروع في دعم العملية التحضيرية، وكفالة أن تكون العملية شاملة للجميع قدر الإمكان، وإتاحة تقديم توصيات ملموسة تتعلق بعناصر المعاهدة المقبلة، ودعم الدول الأعضاء في تطوير الخبرات الوطنية والإقليمية وتحسينها.

٣٨ - وعقد المعهد حلقة دراسية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للدبلوماسيين في جنيف حول مسألة ما إذا كان يتعين تناول نقل التكنولوجيا في إطار أي معاهدة مقبلة لتجارة الأسلحة وكيفية تناولها. وعقدت في نيويورك في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ حلقة دراسية أخرى سعت إلى إبراز المواقف الإقليمية المشتركة من معايير معاهدة لتجارة الأسلحة.

٤ - نحو زيادة كفاءة برنامج العمل

٣٩ - منذ اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١، ما برح المعهد يحلل بانتظام التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء عن أنشطة التنفيذ التي تقوم بها. ويعتزم المعهد، وهو يحافظ على هذه الاستمرارية في أعماله المتعلقة بالبحوث، دعم العملية المؤدية إلى مؤتمر استعراض برنامج العمل في عام ٢٠١٢ والمساعدة على دفع برنامج العمل نحو زيادة الكفاءة بوصفه صكا من صكوك الأمن الإنساني.

٤٠ - ومشروع "تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة: تحليل التقارير المقدمة من الدول (٢٠٠٢-٢٠١١)"، الذي يُجرى في شراكة مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، هو على وشك الانتهاء. وتستخدم الدول الأعضاء باستمرار التحليلات لبلورة تدابير لتحسين أنشطتها الذاتية المتصلة ببرامج العمل والعمل على تقوية النظام ككل. وسيصدر التحليل في آب/أغسطس ٢٠١٢ في حدث جانبي لمؤتمر استعراض برنامج العمل.

٥ - دعم استخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة

٤١ - سيجري، في آب/أغسطس ٢٠١٢ اعتماد مشروع يتعلق بالمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع تنفذه آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. وستتيح المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة بتوفيرها لمجموعة واضحة من المعايير الدولية الطوعية والمتحقق من صحتها من الناحية التقنية لتحديد الأسلحة الصغيرة، توجيهات قيمة بشأن تنفيذ التعهدات المقدمة في إطار برنامج العمل، والصك الدولي للتعقب وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية. وأجزائها ومكوناته والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وبعد اعتماد المعايير الدولية لتحديد الأسلحة، فالخطوة المنطقية هي أن تُستمد منها آلية للمساعدة في قياس الإجراءات والتعهدات الوطنية المتصلة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وترتيب أولوياتها وتقييمها.

٤٢ - ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد مونتييري للدراسات الدولية بصدد وضع مؤشرات ملموسة لكل وحدة في إطار المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة للمساعدة في تنفيذ التعهدات العالمية بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأداة برامجية حاسوبية شاملة ولكن سهلة الاستخدام. وستمكن الأداة المستخدم من توليد إحصاءات تتعلق بجهود التنفيذ، وتحديد الأولويات في المجالات الحيوية، وقياس اتجاهات التنفيذ على مر الزمن، وتحديد المجالات المطلوب تحسينها. وسيساعد ذلك على تعزيز المعايير كأساس معياري لتقدير الجهود الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقييمها والإبلاغ عنها.

واو - التثقيف

٤٣ - يعتبر المعهد، في اضطلاع به بولايته المتمثلة في تزويد المجتمع الدولي ببيانات ودراسات وتحليل أكثر تنوعاً واستيفاءً، أن التثقيف ركيزة أساسية لأنشطته. ويعد حلول الذكرى السنوية العاشرة لدراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر A/57/124) في عام ٢٠١٢ مناسبة لتحديد جهود التثقيف في مجال نزع السلاح وتعميقها.

٤٤ - وقد بدأ المعهد مؤخراً في إصدار سلسلة من الإحاطات الموجزة عن مسائل نزع السلاح والأمن تحت عنوان "فهم نزع السلاح". ولكل مجلد موضوع واحد وهو يشمل عناصر تاريخية رئيسية، واستعراضاً للأوضاع الراهنة، والخلافات أو الاختلافات الكبيرة في المواقف المتعلقة بهذا الموضوع، والخطوات المقبلة التي يحتمل أن تتخذها الأوساط المعنية بتحديد الأسلحة والأمن، والمصطلحات الأساسية، والمطالعات الأخرى المقترحة. وسيجري التركيز على شرح المفاهيم السياسية والعلمية المهمة على نحو واضح. ومع أن الجمهور الرئيسي لسلسلة "فهم نزع السلاح" يتمثل في صناع القرار والعاملين في مجال نزع السلاح، ستكون السلسلة أداة مفيدة للطلاب وأفراد المجتمع المدني الذين يبحثون عن موضع يطلعون فيه على هذه المسائل.

٤٥ - وستصدر سلسلة "فهم نزع السلاح" في شكل كتاب إلكتروني تمكن قراءته على الأجهزة المحمولة. وتجعل الخصائص المميزة للكتب الإلكترونية، مثل الشرح عن طريق الملاحظات على الهامش والروابط الإلكترونية، بالقواميس أو محتوى إضافي، هذا الشكل أداة تربوية مثالية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المعهد جاهدة على تشجيع الحكومات والمنظمات والكيانات العسكرية، ومعاهد البحوث، ومنظمات المجتمع المدني على ترجمة المجلدات إلى لغات أخرى غير اللغة الإنكليزية.

زاي - منتدى جنيف

٤٦ - المعهد هو أحد الأعضاء المؤسسين لمنتدى جنيف، إلى جانب مكتب طائفة الكويكر لدى الأمم المتحدة والمركز المعني بالتزاع والتنمية وبناء السلام التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية. ويقيم منتدى جنيف الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعالج القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بتزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويتيح منتدى جنيف، من خلال الإحاطات العامة وحلقات العمل الخاصة، فضاء فريدا من نوعه لصناع السياسات لوضع برامج لتحديد الأسلحة ودعم المفاوضات الجارية.

ثالثا - استراتيجية حشد الموارد

٤٧ - واصل المعهد طوال عام ٢٠١١، تركيزه على توسيع قاعدته من المانحين وتعميقها؛ وأضاف ست جهات مانحة جديدة من عام ٢٠١٠ وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٢. ورغم أن المساهمات الفردية كانت مبالغها قليلة، يرى المعهد يرى أن من الأهمية بمكان أن تكون له قاعدة مانحين على أوسع نطاق ممكن لتعكس ولاية المعهد المتمثلة في خدمة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعزيز استقلاليته. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل أموال بدء التشغيل المحصلة في عام ٢٠١١، شرع المعهد في إعداد اثنين من مجالاته البرنامجية الخمسة وهما: أسلحة الدمار الشامل والتهديدات المستجدة. وجرى تعيين قادة للبرامج في المجالين وأكملت أنشطة بدء التشغيل الهيكلية والإدارية. وفي عام ٢٠١٢، سيتواصل تطوير البرامج في المجالين، مع التركيز على الأنشطة على مستوى المشاريع. وأخيرا، استثمر المعهد كثيرا في عام ٢٠١١ في وضع الإطار القانوني والإداري لقبول التبرعات من القطاع الخاص. واعتمدت سياسة عامة لقبول التبرعات الأمر الذي مكن المعهد من الشروع في التماس على التمويل من القطاع الخاص.

ألف - أولويات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: بناء العلاقات

٤٨ - يعود المعهد بعد غياب طويل، للتعامل مع قطاع المؤسسات الخيرية. وهو حاليا بصدد بناء هذه العلاقات وإطلاع المؤسسات المعنية على برنامج عمله الحالي. ويمثل هذا أحد المكونات الطويلة الأجل لاستراتيجية تعبئة الموارد.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٢، أعطى المعهد الأولوية لتطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط والخليج. فعلى الرغم من مجموعة القضايا الأمنية التي تهم هذه المنطقة، لم تكن للمعهد تقليديا روابط قوية بحكومات تلك الدول. وهو الآن في خضم حملة منسقة للتواصل مع ممثلين عن

هذه المنطقة، بدءاً من عقد الاجتماعات مع ممثلين من البعثات الدائمة في نيويورك وجنيف. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المعهد جلسة إحاطة استكشافية أولى مع جامعة الدول العربية في شهر أيار/مايو ٢٠١٢.

باء - تجدد التركيز على الشراكات في مجال البحوث

٥٠ - بسبب الموقع الفريد الذي يحتله المعهد داخل منظومة الأمم المتحدة، قد يكون لإقامة الشراكات مع غيره من مراكز الامتياز في مجال نزع السلاح والبحوث الأمنية أثر مضاعف لكل من الشريكين. وعلاوة على ذلك، يتزايد تشجيع الجهات المانحة للمنظمات البحثية على بذل الجهود التعاونية، ولا سيما بين المنظمات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، من أجل إيجاد أوجه التآزر ورفع مستوى الاستثمار إلى أقصاه. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، واصل المعهد الأنشطة مع الشركاء العاملين معه منذ زمن طويل، مثل معهد مونتييري للدراسات الدولية، ومؤسسة العالم الآمن، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وبالإضافة إلى ذلك شرع بالتعاون لأول مرة مع معهد بحوث السلام والسياسات الأمنية في جامعة هامبورغ في ألمانيا.

جيم - تشجيع الاستخدام الأفضل للمعهد من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة

٥١ - بإمكان الجمعية العامة أن تطلب إلى المعهد إجراء دراسات أو أنشطة محددة. وهذه الآلية منصوص عليها المادة الثالثة عشرة من الميثاق والمادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد. وتسمح هذه الإمكانية للدول الأعضاء بتحديد موضوع للتحليل تعتبره أغليبيتها ذا قيمة، بدلا من اختيار مواضيع بحثية توجهها أساساً حفنة من الجهات المانحة وميولاتها. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الآلية لجميع الدول الأعضاء وسيلة فعالة من حيث التكلفة ومنصفة لكي تستفيد من التحليل المستقل قبل اتخاذ القرارات بشأن المسائل الجوهرية في اللجنة الأولى.

٥٢ - وعلى سبيل المثال، أجرى المعهد الكثير من البحوث والتحليل بشأن كيفية تحسين الأداء الباهت لمعظم آليات الأمم المتحدة لترع السلاح. ويمكن إجراء دراسة شاملة بطلب من الجمعية العامة (على غرار طلبها المتعلق بالردع في عام ١٩٨٤ أو تنظيم التسليح في عام ١٩٩٢). وبالمقابل، يمكن للدول الأعضاء، قبل تأسيس فريق خبراء حكوميين، دعوة المعهد لإعداد المواد الأساسية، أو إجراء دراسة عن القضايا الحيوية، أو تقديم تحليل موضوعي للسبل الممكنة لإحراز التقدم قبل اتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق خبراء حكوميين أم لا. ويمكن أيضا أن يُطلب إلى المعهد تقديم دراسات يركّز على ضوئها النقاش داخل هيئة نزع السلاح.

رابعاً - الاتصالات والتوعية

ألف - الخدمات التشاورية والاستشارية

٥٣ - من المؤشرات الهامة لأثر عمل المعهد وسمعته عدد الطلبات التي يتلقاها من أجل الخدمات التشاورية والاستشارية. ويُطلب من موظفي المعهد بانتظام إسداء المشورة للأطراف المعنية أو التشاور معها أو إحاطتها علماً. وهذه الأنشطة، المضطلع بها بالإضافة إلى برنامج عمل المعهد، تثري جهود المنظمات الأخرى، وتتقف أصحاب المصلحة، وتعزز التعاون، وتنشر نتائج البحوث. وترد هذه الطلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ومن الدول الأعضاء؛ ومن المنظمات الدولية، والمتعددة الأطراف، والإقليمية؛ ومن معاهد البحوث، والهيئات الأكاديمية، ووسائل الإعلام وجماعات المجتمع المدني. ويتلقى المعهد طلبات كثيرة للحصول على المساعدة من الرؤساء الحاليين والمقبلين لمؤتمر نزع السلاح على حد سواء.

باء - استراتيجية التوعية

٥٤ - يواصل المعهد تنفيذ استراتيجيته للتوعية والنشر، مع التركيز على تطوير صورة المعهد، وتوسيع نطاق سلسلة وثائقه الإلكترونية المعنونة "موارد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، وتطوير الأدوات المصممة لتوفير الدعم الإلكتروني.

٥٥ - سيركز المعهد، طوال العام المقبل، على تغيير صورته. إذ سيبدأ هوية مرئية جديدة تتركز على الشعار الجديد للمعهد. وسيسهل الإصلاح الشامل لموقعه على شبكة الإنترنت استخدام الوصلة الإلكترونية وسيستحدث قدرات وظيفية ابتكارية.

٥٦ - وما يرحم المعهد يطور مجموعة مطبوعاته الإلكترونية من أجل تسريع عملية النشر وتقليل التكاليف المرتبطة بالطباعة، وتحمل قدر أكبر من المسؤولية تجاه البيئة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نشر المعهد خمسة كتب وسبع مطبوعات إلكترونية تناولت مجموعة متنوعة من القضايا. ويمكن تنزيل جميع مطبوعات المعهد من موقعه على شبكة الإنترنت مجاناً.

٥٧ - وسيُجري في العام القادم استحداث منتجات إلكترونية جديدة منها رموز الاستجابة السريعة المدججة في نشرات المعهد ومواده، وفي كتبه الإلكترونية واستغلال أكبر للأدوات المتاحة في وسائط التواصل الاجتماعي.

خامسا - الهيكل والإدارة والتوظيف

٥٨ - مع إعادة تشكيل برنامج عمل المعهد في عام ٢٠١٠، بدأت عملية جلب خبراء لإدارة الهيكل البرنامجي الجديد وتطويره. وبفضل تبرع سخي تعهدت به حكومة النرويج ويغطي فترة ثلاث سنوات، عيّن المعهد موظفا أقدم للعمل بدوام جزئي ليقود برنامج أسلحة الدمار الشامل. واستطاع المعهد بفضل الدعم المالي والاستراتيجي الذي تلقاه من مؤسسة العالم الآمن أن يُعيّن مديرا على أساس التفرغ لمدة ستة أشهر لإدارة عملية بدء برنامج التهديدات المستجدة.

٥٩ - وفي نفس الوقت، نتج عن انخفاض الدعم السنوي المقدم للمؤسسة من إحدى الحكومات المانحة الرئيسية بنسبة ٥٠ في المائة إلغاء وظيفة نائب المدير. وأدى إلغاء هذه الوظيفة العليا البالغة الأهمية مع عدم خفض ناتج المؤسسة أو أنشطتها - إلى عمل الموظفين الأساسيين بأقصى طاقتهم. وبلغ عدد موظفي المعهد الأساسيين، أي العدد اللازم لكفالة أن يعمل المعهد وفقا للنظم والقواعد الإدارية والمالية للأمم المتحدة من أجل إدارة الباحثين والاضطلاع بالعمليات اليومية مثل صيانة الموقع على شبكة الإنترنت الحد الأدنى الحرج. وقد بلغ تخفيض عدد موظفي المعهد الآن مستوى يجعل أية تخفيضات أخرى تفقد المعهد قدرات حاسمة على دعم أنشطة البحوث. فهناك مستوى أساسي لقدرة المؤسسة ينفي فقدانه الغرض من وجود المعهد.

٦٠ - بالإضافة إلى ذلك، وبسبب نقص الدعم المالي، لم يُعيّن بديل لحرر مجلة "منتدى نزع السلاح" الذي كان يعمل بدوام جزئي منذ رحيله في آذار/مارس ٢٠١٢؛ وسيتخذ قرار بمواصلة إصدار المنشور في نهاية هذا العام. وما زال المعهد مقتنعا بأهمية المجلة الفصلية بوصفها آلية لتعزيز التحليلات المناسبة في الوقت المناسب وإسهاما حاسما في أدبيات تحديد الأسلحة المتاحة باللغة الفرنسية وهي المنشور المنتظم الوحيد للأمم المتحدة المخصص لتزع السلاح والتحليل الأمني. وعلاوة على ذلك، يتيح "منتدى نزع السلاح" للمعهد إنتاج تحليلات عن مواضيع تدرج في إطار ولايته، وإن كانت لا تحظى بشعبية لدى الممولين، مما يعزز استقلالية المعهد.

٦١ - واضطلع بأعمال المعهد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مدير واحد، وثلاثة موظفي دعم، وأربعة ونصف من الموظفين التنفيذيين الأساسيين^(١) ويُستكمل الباحثون العشرة وثلاثة من الزملاء الأقدم (أحدهم مقيم) باستشاريين ومؤسسات مكلّفة بتقديم خبرات محددة أو أنشطة قصيرة المدة. ويتيح هذا للمعهد فرصة الاختيار من تشكيلة كبيرة

(١) جرى توظيف نائب مدير حتى شباط/فبراير ٢٠١٢.

من الخبرات والتخصصات ويشجع على التعاون مع غيره من المؤسسات، والخبراء والعلماء المستقلين بشكل يحقق الفعالية من حيث التكلفة.

٦٢ - وأخيراً، وفي إطار ولاية المعهد المتعلقة ببرنامج التثقيف في مجال نزع السلاح، يسعى المعهد جاهداً لإتاحة الفرص لصغار العلماء المهتمين بمسائل السلام والأمن والمنظمات الدولية من خلال برامج التدريب الداخلي. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، عمل بالمعهد ١٠ متدربين.

سادساً - المسائل المالية: التبرعات والإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة

٦٣ - وفقاً لأحكام المادة السابعة - ١ من النظام الأساسي للمعهد، تمثل التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات العامة أو الخاصة المصدر الرئيسي للتمويل (ما يقارب ٨٠ في المائة من الأموال في السنوات القليلة الماضية).

٦٤ - ونتيجة للأزمة المالية العالمية وتزايد القيود الوطنية المفروضة على الدعم غير المخصص (على المستوى المؤسسي)، استمر هبوط التبرعات المقدمة إلى المعهد. ولم يساهم في الفترة المشمولة بالتقرير سوى ١٠ في المائة من الدول الأعضاء (أقل من ٢٠ دولة) في التمويل الأساسي للمعهد. ونتج عن انخفاض الدعم الأساسي فقدان ١,٥ من الوظائف الأساسية. ويصل مجموع الأموال اللازمة لمجرد الحفاظ على موظفي المعهد للوفاء بالمتطلبات المالية والإدارية والتشغيلية إلى مبلغ قدره حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً، مقارنة بإيرادات إجمالية من مصادر التبرعات تبلغ حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ من أجل دعم تكاليف المعهد. ويهدف جزء من استراتيجية حشد الموارد التي يتبعها المعهد من أجل تحديد تكاليف أنشطة الموظفين الأساسيين المتصلة بذلك على نحو أفضل داخل ميزانيات مشاريع محددة (باعتبارها تكاليف غير مباشرة). ومع أن هذا الأسلوب يساعد على استرداد التكاليف، فإنه يؤدي إلى ارتفاع ميزانيات المشاريع، مما يكون له أثر رادع على المتبرعين المحتملين.

٦٥ - وفي ما يتعلق بالإعانة المالية، تنص المادة السابعة - ٢ من النظام الأساسي للمعهد على أن تستخدم الإعانة في الوفاء بالتكاليف المتعلقة بـمدير المعهد وموظفيه الأساسيين. بيد أن هذه الإعانة المالية لم تغط في أفضل الأحوال وللسنوات عديدة سوى تكاليف المدير (انظر المرفق الثالث من هذا التقرير).

٦٦ - وفي السنوات الأخيرة، ظهر التأييد للاستمرار في تقديم الإعانة المالية وزيادتها من الميزانية العادية في مناسبات عديدة. (ومع ذلك ظل مبلغ الإعانة كما هو تقريباً، مع تسويات سنوية للتكاليف على مدى السنوات العشر الماضية). ففي عام ٢٠٠٤، نظر الأمين العام في الحاجة المستمرة إلى تقديم إعانة مالية للمعهد وخلص إلى أن الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية حيوية "لضمان استقلالية المعهد واستمرارية أدائه لنشاطه العادي" (انظر الوثيقة A/C.5/59/3/Add.1). وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦٠، الذي أوصت فيه الأمين العام بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومقررات مجلس أمناء المعهد، التي تقضي بأن تمول تكاليف موظفي المعهد الأساسيين من الميزانية العادية للأمم المتحدة وبالاتمرار في البحث عن طرق لزيادة التمويل في حدود الموارد الموجودة. وفي عام ٢٠١٠، كررت الجمعية العامة تلك الدعوة في قرارها ٨٧/٦٥. وأعربت فرادى الدول الأعضاء عن تأييدها لزيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية لموظفي المعهد الأساسيين. بيد أنه اتضح حتى الآن أن تنفيذ هذه التوصيات مستحيل بسبب التخفيضات في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٦٧ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٧ على تقديم إعانة إلى المعهد قدرها ٨٠٠ ٥٧٧ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٨ - وتقدر ميزانية المعهد لعام ٢٠١٢ بمبلغ قدره ٩٧٨ ٣٣٨ ٣ دولاراً، ولعام ٢٠١٣ بمبلغ قدره ١ ٠١٧ ٠٣٠ دولاراً. إلا أن المبلغ المتعلق بعام ٢٠١٣ لا يشمل سوى الإيرادات المضمونة؛ وسيرتفع هذا التقدير كل عام مع تلقي المعهد تبرعات جديدة متعهد بها لمشاريع يجري إعدادها. وعدا ذلك، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من المرفق الأول لهذا التقرير، فإن الإيرادات تغطي بالكاد نفقات كلا السنتين. وعلاوة على ذلك، وبما أن التبرعات ترد إلى المعهد في فترات لا يمكن التنبؤ بها، فإن التدفقات النقدية للعمليات اليومية معرضة للخطر.

سابعاً - الاستنتاجات

٦٩ - رغم صعوبة البيئة الاقتصادية والأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي، ما زالت هناك فرص كثيرة لتعزيز نزع لسلح والسلام والأمن. وفي الواقع، فإن الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥ ستتميز بأقصى قدر من النشاط لمجتمع نزع السلاح. وسيواصل المعهد، كصوت مستقل له قيمته، معتمداً على ٣٠ عاماً من الخبرة وعلى شبكته، تنفيذ ولايته المتمثلة في دعم الجهود من أجل إحراز تقدم نحو عالم يسوده السلم والرخاء. إلا أن المعهد لا يستطيع تحقيق ذلك بمفرده. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء ومن الميزانية العادية للأمم المتحدة لكفالة استمرارية المعهد في المستقبل.

المرفق الأول

الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ والتقديرات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (١)	٢٠١٣ (٢)	الزيادة/(النقصان) ٢٠١٣-٢٠١٢
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)
ألف - الأموال المتاحة في بداية السنة	١٠٤٣,١	١٠٨٨,٥	١٣٦٥,٢	١٤٢٣,٧	٥٨,٥
باء - الإيرادات:					
التبرعات والهبات العامة	٢٩٦٢,٩	٢٧١٥,٣	٣٣٠٩,٩	٩٨٠,٩	٢٣٢٩,٠ -
الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٦٥,٥	٣٠٠,٤	٢٧٦,٦	٣٠١,٢	٢٤,٦
مساهمات أخرى مشتركة بين المنظمات	٤٢,٥	٣٠,٠	٢٩,١	٣٦,١	٧,٠
إيرادات الفوائد	٣٢,٠	٢١,٩	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠
إيرادات متنوعة	٢٧,٥	٢٠,٩	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠
مجموع الإيرادات	٣٣٣٠,٤	٣٠٨٨,٥	٣٦٥٥,٦	١٣٥٨,٢	٢٢٩٧,٣ -
جيم - تسويات الفترة السابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
دال - مبالغ مردودة للجهات المانحة	٠,٠	٩٠,٢ -	٠,٠	١١٦,٩ -	١١٦,٩ - (٥)
هاء - التزامات الفترة السابقة	٦٩,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
واو - مجموع الأموال المتاحة	٤٤٤٣,٠	٤٥٨٧,١	٥٠٢٠,٨	٢٦٦٥,٠	٢٣٥٥,٨ -
زاي - النفقات					
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	٢٤٤٥,٠	٢٧٦٦,٤	٢٦٧٠,١	١٨٠٥,٣	٨٦٤,٨ -
السفر	١٢٣,٤	١٠٢,١	١٤٢,٧	٩٣,١	٤٩,٦ -
الخدمات التعاقدية	٨٦,٥	١٣٢,٧	١٣٩,٨	١٧,٤	١٢٢,٤ -
مصروفات التشغيل	٤٦,٣	٥٩,٠	٧٩,٢	٥٣,٩	٢٥,٣ -
المقتنيات	١٤,٧	٢,٣	١٣,٠	١٣,٠	٠,٠
الزمالات والمنح وما إليها	٠,٨	١,٢	٣٩٤,٢	٣٤٤,٢	٥٠,٠ -
المجموع	٢٧١٦,٧	٣٠٦٣,٧	٣٤٣٩,٠	٢٣٢٦,٩	١١١٢,١ -
تكاليف دعم البرنامج	١٣٧,٥	١٥٨,٢	١٥٨,١	١٠١,٣	٥٦,٨ -
مجموع النفقات	٢٨٥٤,٢	٣٢٢١,٩	٣٥٩٧,١	٢٤٢٨,٢	١١٦٨,٩ -
حاء - رصيد الأموال في نهاية السنة	١٥٨٨,٨	١٣٦٥,٢	١٤٢٣,٧	٢٣٦,٨	١١٨٦,٩ - (٦)

(أ) قد ترتفع هذه الأرقام بعد تأكيد مقترحات التمويل الجديدة.

- (ب) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد لعام ٢٠١٠ من مصادر التبرعات.
- (ج) تشمل مبلغ ٣٢٢ ٧٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠١٠.
- (د) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد لعام ٢٠١١ من مصادر التبرعات.
- (هـ) ردّ أموال إلى المفوضية الأوروبية تتعلق بالمشروع المعنون تقديم الدعم لأنشطة الاتحاد الأوروبي من أجل الترويج، فيما بين بلدان ثالثة، للعملية المفوضية إلى معاهدة لتجارة الأسلحة.
- (و) تشمل مبلغ ٣٣٢ ٩٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠١١.
- (ز) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل تقديرات إيرادات المعهد لعام ٢٠١٢ من مصادر التبرعات.
- (ح) تشمل مبلغ ٣٤٨ ٩٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠١٢.
- (ط) انظر المرفق الثاني للاطلاع على تفاصيل تقديرات إيرادات المعهد لعام ٢٠١٣ من مصادر التبرعات. وتتسم تقديرات التبرعات لعام ٢٠١٣ بالتحفظ. وتظهر التجربة أنهما ستكون أعلى بكثير ولكن هذا لا يمكن ضمانه، بطبيعة الحال، في هذه المرحلة.
- (ي) تقدير المبلغ الذي سيرد إلى المفوضية الأوروبية من أجل المشروع المتعلق بمعاهدة لتجارة الأسلحة.
- (ك) تشمل مبلغ ٢١٤ ٧٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠١٣.

ملحوظات حول الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٣

ألف - التكاليف البرنامجية والإدارية المباشرة

في انتظار الموافقة على الجهود الجديدة لجمع الأموال، تظل الاعتمادات المرصودة لبرامج البحوث والتكاليف الإدارية عند الحد الأدنى. غير أنه ستجري تسويتها مع ورود التمويل.

تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد: ١ ٨٠٥ ٣٠٠ دولار - يعكس هذا الاعتماد انخفاضاً قدره ٨٦٤ ٨٠٠ دولار قياساً بالاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٢. وتشمل هذه الاعتمادات ٢٠٠ ٦٦٩ دولار للموظائف الخاضعة لملاك الموظفين (بناءً على التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة في جنيف لعام ٢٠١٣ - الإصدار ١١). وسيتألف ملاك الموظفين الدائمين، في عام ٢٠١٣، من المدير (مد-٢) وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة. ونظراً لصعوبة تأمين التمويل الأساسي، ألغيت وظيفة نائب المدير في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠١٢، ولم يجر تعويض محرر مجلة "متدى نزع السلاح" بعد استقالته في آذار/مارس ٢٠١٢. ويشمل الاعتماد المدرج تحت هذا البند أيضاً ٣٦ ٢٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، و ٢٣ ٩٠٠ دولار لخدمات المؤتمرات التكميلية، و ٤٥ ٧٠٠ دولار لأتباع الاستشاريين وتكاليف سفرهم، و ١٣ ٠٠٠ دولار لأفرقة الخبراء المخصصة، و ١٧ ٣٠٠ ١ دولار لتكاليف الموظفين الأخرى. ويمثل ٦٤١ ٥٠٠ دولار من هذا المبلغ، المبلغ السنوي للموظفين الأساسيين ويمثل مبلغ ٣٧٥ ٨٠٠ دولار التقدير الحالي للمشاريع التي ستستمر في عام ٢٠١٣؛ وسيرتفع هذا الرقم الأخير مع تمويل مشاريع جديدة.

سفر الموظفين في مهام رسمية: ٩٣ ١٠٠ دولار - ستستخدم الاحتياجات المقدرة لسفر الموظفين في عام ٢٠١٣ بالأساس من أجل المشروع المعنون "مقترح لدونة قواعد سلوك دولية متعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي". وستبلغ تكاليف سفر الموظفين غير المتعلق بالمشاريع ١٥ ٩٠٠ دولار. وتعكس هذه الاعتمادات انخفاضاً قدره ٤٩ ٦٠٠ دولار قياساً بالاحتياجات المنقحة من الموارد لعام ٢٠١٢ ويعود ذلك أساساً لانتهاء مشروع الاتحاد الأوروبي الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢. إلا أن الاعتماد المدرج تحت هذا البند قد يرتفع مع تمويل مشاريع جديدة.

الخدمات التعاقدية: ١٧ ٤٠٠ دولار - يعكس هذا الاعتماد انخفاضاً قدره ٤٠٠ ١٢٢ دولار قياساً باحتياجات ميزانية عام ٢٠١٢. وتشمل هذه الاحتياجات من الموارد ٩ ٤٠٠ دولار لأعمال الطباعة الخارجية الأخرى، و ٤ ٠٠٠ دولار للتدريب و ٤ ٠٠٠ دولار للخدمات التعاقدية المتعلقة باستضافة الموقع الشبكي.

مصرفوات التشغيل: ٥٣ ٩٠٠ دولار - تظهر هذه الاحتياجات المقدرة انخفاضاً قدره ٢٥ ٣٠٠ دولار قياساً بالاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٢. وتشمل ١٢ ٩٠٠ دولار للضيافة، و ١٥ ٣٠٠ دولار لاستئجار أماكن العمل، و ٦ ٠٠٠ دولار لاستئجار معدات المكاتب، و ١ ٠٠٠ دولار لاستئجار معدات خدمات المؤتمرات، و ٢ ٠٠٠ دولار للرسوم المصرفية، و ١ ٣٠٠ دولار للاشتراك و ١٥ ٤٠٠ دولار للاتصالات.

المقتنيات: ١٣ ٠٠٠ دولار - ستكون هناك حاجة لهذا الاعتماد، الذي لا يعكس أي تغيير قياساً بالاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٢، لشراء معدات المكاتب (٤ ٠٠٠ دولار)، والقرطاسية واللوازم المكتبية (١ ٠٠٠ دولار)، وكتب المكتبة (٨ ٠٠٠ دولار).

الزمامات والمنح الأخرى: ٣٤٤ ٢٠٠ دولار - تعكس هذه الاعتمادات انخفاضاً قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار قياساً بالاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٢.

باء - تكاليف دعم البرنامج

سيلزم لتغطية تكاليف دعم البرنامج في عام ٢٠١٣ رصد اعتماد قدره ١٠١ ٣٠٠ دولار، يمثل ٥ في المائة من مجموع النفقات المقدرة مخصوماً منه الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة والبالغة ٣٠١ ٢٠٠ دولار.

جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي

امثالاً للأمر الإداري ST/AI/284، سيُحتفظ بمبلغ ٢١٤ ٧٠٠ دولار كاحتياطي نقدي تشغيلي. وهو يمثل ١٥ في المائة من مجموع النفقات المقدرة لعام ٢٠١٣ الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، باستثناء النفقات الممولة من قبل المفوضية الأوروبية، والتي تؤخذ لها في الاحتياطي نسبة ٥ في المائة.

المرفق الثاني

التبرعات لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١
والحالة الراهنة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	التبرعات
ألف - التبرعات الحكومية				
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الاتحاد الروسي
صفر	صفر	صفر	١٣٣ ٧٥٣	أستراليا
صفر	صفر	صفر	١ ٠٠٠	إستونيا
١٠ ٠٠٠	٩ ٦٤٢	٩ ٦٤٢	١٠ ٢١١	إسرائيل
صفر	٢٢٥ ٠١٥	١٧٣ ٦٤٠	٣٩ ٧٢٠	ألمانيا
صفر	صفر	صفر	٥٠ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
صفر	١٠ ٠٠٠	صفر	صفر	إندونيسيا
١٠ ٠٠٠	صفر	٣٩ ٧٥٦	٢٠ ٥٣٥	أيرلندا
صفر	٤ ٩٧٨	صفر	٤ ٩٠٧	باكستان
صفر	صفر	٤ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	تركيا
٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	صفر	٣٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا
صفر	صفر	صفر	٢ ٠٠٠	جورجيا
صفر	صفر	صفر	٣٧ ٠٧٠	السويد
٧٠ ٠٠٠	١١١ ٥١٩	٧٩ ١٧٦	٨٧ ٤٢٩	سويسرا
٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	١٩ ٩٨٥	الصين
صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٠	العراق
١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٢٥٥	٣١٥ ٣٣٠	فرنسا
٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٠٥ ٨٩٦	صفر	فنلندا ^(١)
صفر	صفر	١٠ ١٩٤	صفر	كندا
١٠ ٠٠٠	١٨ ٩٩٢	صفر	٤٠ ٥٢٩	لكسمبرغ
صفر	١٠ ٠٠٠	صفر	صفر	ماليزيا
٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	المكسيك
صفر	صفر	صفر	٧١ ٤٥٥	المملكة المتحدة
٢٧٠ ٠٠٠	٦٢٠ ٩٠٠	٧٥٢ ٧٢٣	٦٨٠ ٣١٦	النرويج
صفر	صفر	١٠ ٠٠٠	صفر	النمسا
صفر	صفر	١٧ ٥٠٣	صفر	نيوزيلندا

التبرعات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الهند	٩ ٩٨٢	صفر	١٠ ٠٠٠	صفر
هنغاريا	صفر	١٩ ٧١١	١٣ ١٠٦	١٠ ٠٠٠
هولندا	٣ ٥٨ ٧٠٤	صفر	صفر	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
اليابان	صفر	صفر	١٦ ٥٣٨	صفر
مجموع التبرعات الحكومية	٢٠ ٤٣ ٩٢٥	١٥ ٢٥ ٤٩٥	١٤ ٣٣ ٦٩٠	٧ ٦٣ ٠٠٠
باء - التبرعات الحكومية الدولية والهبات العامة				
المفوضية الأوروبية	٨ ٩٨ ٨٣٧	١٠ ٠١ ٤٠٤	١٧ ٨٠ ٨٨٠	١٩ ٧ ٨٨٠
مؤسسة دراسات العلاقات الدولية والتنمية (سويسرا)	صفر	٦٣ ٣١٠	٣٤ ٨٦٢	صفر
المنظمة الدولية للفرانكوفونية	صفر	٢٣ ٣٣٣	صفر	صفر
تبرعات أخرى	صفر	٤٠ ٠٠٠	صفر	صفر
تبرعات متنوعة	٥ ١٤٠	٥ ٧٠٣	٤ ٤٤٦	صفر
مؤسسة العالم الآمن	صفر	٣٦ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠	صفر
مؤسسة سيمونز	١٤ ٩٨٥	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
مجموع الهبات العامة	٩ ١٨ ٩٦٢	١١ ٨٩ ٧٥٠	١٨ ٧٦ ١٨٨	٢١ ٧ ٨٨٠
مجموع التبرعات (ألف + باء)	٢ ٩ ٦٢ ٨٨٧	٢ ٧ ١٥ ٢٤٤	٣ ٣ ٠٩ ٨٧٨	٩ ٨٠ ٨٨٠
جيم - التبرعات المشتركة بين المنظمات				
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صفر	٣٠ ٠٠٠	صفر	صفر
مكتب شؤون نزع السلاح	٤٢ ٥٠٠	صفر	٢٩ ١٠٠	٣٦ ١٥٠
مجموع التبرعات المشتركة بين المنظمات	٤٢ ٥٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٩ ١٠٠	٣٦ ١٥٠
المجموع الكلي (ألف + باء + جيم)	٣ ٠ ٥٣ ٨٨٧	٢ ٧ ٤٥ ٢٤٤	٣ ٣ ٣٨ ٩٧٨	١٠ ١٧ ٠٣٠

(أ) التبرع لعام ٢٠١٠ سجل في عام ٢٠١١.

المرفق الثالث

التكاليف السنوية للموظفين الأساسيين لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أحاط المعهد علما بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بـ "أن يسعى المعهد للحصول على التمويل الكافي من الميزانية العادية لكي يتسنى له أن يغطي على نحو أفضل تكاليف موظفيه الأساسيين" وكذلك في ما يتعلق بضرورة تسوية الحالة التعاقدية للموظفين الأساسيين.

ويتيح هذان الجدولان نظرة مقارنة لمجموع التكاليف في حالة تسوية عقود جميع الموظفين الأساسيين مقابل تكاليف الموظفين الأساسيين في إطار المزيج الحالي من طرائق التعاقد.

وتنص المادة السابعة (٢) من النظام الأساسي للمعهد على أنه "يمكن تقديم إعانة مالية لدفع تكاليف مدير المعهد وموظفيه من الميزانية العادية للأمم المتحدة". وهي تظهر أيضاً، في هذا الصدد، الجزء من تكاليف موظفي المعهد الذي تغطيه الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ويرد في الجدول ١ حساب تكاليف مرتبات موظفي المعهد على أساس التكاليف القياسية للمرتبات في الأمم المتحدة.

ويبين الجدول ٢ تكاليف موظفي المعهد على أساس عقود خدمة الموظفين التي يستخدمها المعهد حالياً نظراً لعدم كفاية التمويل الأساسي (المؤسسي).

ملحوظة: يعكس الفرق المبين بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ فقدان وظيفة نائب المدير بسبب التخفيضات في تمويل دعم الموظفين الأساسيين، وليس زيادة في "القوة الشرائية" للإعانة المالية.

الجدول ١

تكاليف موظفي المعهد (الأساسيين)، على أساس التكاليف القياسية للمرتبات في الأمم المتحدة المطبقة في جنيف

٢٠١٣ (تقديرات)	٢٠١٢ (تقديرات)	
		تكاليف الموظفين الأساسيين ^(أ)
٣٥٤,٢	٣٥٤,٢	المدير
صفر	١٤٦,٤	نائب المدير ^(ب)
٣١٥	٣١١,٤	موظفان من فئة الخدمات العامة
٢٨٨,٢	٢٨٨,٢	رئيس المشاريع والمنشورات
١٨٤,٥	١٨٤,٥	موظف مكلف بوضع المشاريع ومنظم مؤتمرات
٢٠٢,٠	٢٠٢,٠	محرر، المنشورات
١٤٧,٦	١٤٧,٦	مدير النظم الحاسوبية
١٨٤,٥	١٨٤,٥	مترجم للغة الفرنسية
٩٢,٣	٩٢,٣	محرر، منتدى نزع السلاح (٥٠ في المائة)
١٧٦٨,٣	١٩١١,١	المجموع الفرعي
٧٣,٤	٨١,٧	تكاليف دعم البرنامج (٥ في المائة من المجموع الفرعي تخصم منها الإعانة المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة)
١٨٤١,٦	١٩٩٢,٨	مجموع تكاليف الموظفين الأساسيين
٣٠١,٢	٢٧٦,٦	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية
١٦,٣٦	١٣,٨٨	النسبة المئوية التي تغطيها الإعانة المالية من الميزانية العادية

(أ) على أساس التكاليف القياسية للمرتبات في الأمم المتحدة المطبقة في جنيف لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ - الإصدار ١١.

(ب) ألغيت هذه الوظيفة في شباط/فبراير ٢٠١٢ بسبب انخفاض التبرعات المخصصة لتمويل هذه الوظيفة. وتمثل التكاليف هنا شهرين من مرتب عام ٢٠١٢ وتكاليف نهاية الخدمة.

الجدول ٢

تكاليف موظفي المعهد (الأساسيين) الفعلية، على أساس مزيج من الوظائف العادية وعقود الخدمة الخاصة بالموظفين

٢٠١٣ (تقديرات)	٢٠١٢ (تقديرات)	
		ألف - الوظائف العادية
٣٥٤,٢	٣٥٤,٢	المدير
٠,٠	١٤٦,٤	نائب المدير
٣١٥,٠	٣١١,٤	موظفان من فئة الخدمات العامة
٦٦٩,٢	٨١٢,٠	مجموع الوظائف العادية
		باء - تكاليف موظفي المؤسسة الآخرين
١٦٤,٤	١٦١,٦	رئيس المشاريع والمنشورات
١١٣,٦	١١٢,٧	موظف مكلف بوضع المشاريع ومنظم المؤتمرات
١١٣,٦	١١٢,٧	محرر، المنشورات
٧٩,٥	٧٨,٩	مدير النظم الحاسوبية
١١٣,٦	١١٢,٧	مترجم للغة الفرنسية
٥٦,٨	٥٦,٤	محرر، منتدى نزع السلاح (٥٠ في المائة) ^(أ)
٦٤١,٥	٦٣٤,٩	مجموع تكاليف موظفي المؤسسة الآخرين
١٣١٠,٧	١٤٤٦,٩	المجموع الفرعي ألف + باء
٥٠,٥	٥٨,٥	تكاليف دعم البرنامج (٥ في المائة من المجموع الفرعي ألف + باء تخصم منها الإعانة المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة)
١٣٦١,٢	١٥٠٥,٤	مجموع تكاليف الموظفين الأساسيين
٣٠١,٢	٢٧٦,٦	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية
٢٢,١٣	١٨,٣٧	النسبة المئوية التي تغطيها الإعانة المالية من الميزانية العادية

(أ) بسبب عدم كفاية التمويل الأساسي في عام ٢٠١٢، فإن وظيفة محرر مجلة "منتدى نزع السلاح" شاغرة في الوقت الراهن.